قريباً جداً.. شركة خاصة لإدارة «السورية للطيران»

كباس لـ«الوطن»: زيادة عدد الطائرات ورواتب عالية للموظفين ولا تغيير لاسمها وملكيتها

محمد منار حميجو

توقع المدير العام للخطوط الجوية السورية حاتم كباس أن تبدأ الشركة الخاصة التي تم توقيع العقد معها لإدارة وتطوير واستثمار «الخطوط الجوية السورية» خلال شهر، موضحاً أن الشركة الخاصة سوف تدير التخطيط والتنظيم فيما يتعلق بالطيران، وذلك من خلال العمل على زيادة عدد أسطول الطائرات وتحسين الراتب للموظفين وبناء هنكارات ومعدات أرضية جديدة، إضافة إلى تطوير الخدمات التي تقدم داخل الطائرة وغيرها من البنود التي وردت في العقد الموقع معها، مضيفاً: دورنا سيكون مراقبة تنفيذ بنود العقد الموقع مع الشركة الخاصة.

وفي تصريح لـ«الوطن» لفت إلى أنه لن يحدث أي تغيرات على اسم «السورية للطيران» أو شعارها بل إن المؤسسة سوف تحافظ على كل ما يتعلق بدلالتها باعتبار أن دور الشركة الخاصة هو الإدارة فقط، مبيناً أن التغير هو فقط في الإدارة ولا يعني أبداً أن «السورية للطيران» باتت ملك للقطاع الخاص، بمعنى أن الشركة الخاصة هي التي سوف تدير التطوير والتنظيم والاستثمار في كل الأمور المتعلقة بالطيران وفق ما ينص عليه العقد.

ولفت كباس إلى أن العقد تضمن تفاصيل كل ما سوف تقوم به الشركة الخاصة في كل عام وهذا ما سوف تتم مراقبته من قبلنا لتنفيذ البنود الواردة فيه.

وفي السياق كشف كباس أنه يتم العمل على تذليل الصعوبات الفنية لتشغيل رحلات للخطوط الجوية السورية «السورية للطيران» إلى البحرين بعدما تم الحصول على كل الموافقات اللازمة لهذا الموضوع، متوقعاً أنه في نهاية الشهر الحالي يتم حلها، ومضيفاً: بمجرد حل هذه الإشكالات فإننا مستعدون لتشغيل رحلات إلى المنامة.

وبين كباس أنه تم تشغيل رحلة ثانية إلى الرياض بناء على زيادة الطلبات، وخصوصاً أن تشغيل رحلات إلى الرياض سهّل كثيراً على الجالية السورية زيارة سورية، باعتبار أن هناك الكثير منهم كانوا يتوجهون إلى دولة ثالثة حتى يستطيعوا الوصول إلى سورية، كاشفاً أنه يتم العمل حالياً على فتح رحلات أخرى إضافية بما يتوافق مع القدرة التشغيلية للطائرات التابعة للشركة السورية للطيران.

ولفت إلى أن «السورية للطيران» تشغل عملياً بشكل عام أربع رحلات يومياً، لافتاً إلى أن فتح رحلات جديدة متعلق بالأمور الفنية للطائرات وقدرتها التشغيلية وأيضاً في زيادة عددها.

وأعلنت أمس الخطوط الجوية السورية تشغيل رحلة ثانية أسبوعياً من مطار دمشق الدولي إلى مطار الملك خالد في الرياض وموعدها يوم الجمعة، وبالتالي أصبحت مواعيد الرحلات باتجاه السعودية وفق التالي: رحلة كل يوم أربعاء تقلع من مطار دمشق الدولي عند الساعة ٤،٢٥ ورحلة كل يوم جمعة تقلع في الساعة ١٦،٣٠ وذلك وفق سير الرحلات المنتظمة إلى الرياض.

ووصلت أول رحلة للخطوط الجوية السورية إلى مطار الملك خالد في العاشر من الشهر الحالي إيذاناً بعودة رحلات الخطوط الجوية السورية بشكل منتظم وذلك بعد انقطاع دام ١٢ عاماً.

> العمل على رحلات إضافية إلى مدن سعودية.. وتذليل صعوبات فنية للتشغيل إلى البحرين

تبادل خبرات بين مجلسَي محافظتَي اللاذقية وحلب

إبراهيم لـ«الوطن»: حلب تنهض من جديد.. وطروحات لاستثمارات صناعية في اللاذقية

اللاذقية – عبير محمود

في إطار تطبيق قانون الإدارة المحلية وتبادل الزيارات والخبرات بين المجالس المحلية، زار وفد من مجلس محافظة اللاذقية، محافظة حلب للمشاركة في أعمال الدورة العادية الرابعة لمجلس محافظة حلب.

وعن أهمية الزيارة، أكد رئيس وفد مجلس محافظة اللاذقية عضو المكتب التنفيذي عيسى إبراهيم لـ«الوطن»، أن الهدف تبادل الخبرات بين أجهزة الإدارة المحلية كذلك الاستفادة من التجارب التي تقوم بها محافظة حلب لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والارتقاء بالواقع الخدمي للمجتمع بشكل عام وخاصة بعدما عانته المحافظة من ظروف الحرب والحصار.

وأشار إبراهيم إلى الزيارات الموفقة إلى غرفتي صناعة وتجارة حلب، ومناقشة كل الأمور المتعلقة بالقطاعين الصناعي والتجاري، لافتاً إلى طروحات مجدية حول إمكانية استثمار تجار وصناعيين من حلب بصناعتي التبغ والعصائر في اللاذقية مع تقديم التسهيلات الممكنة وتذليل الصعوبات أمام الإنتاج الصناعي.

وبيّن عضو المكتب التنفيذي، أنه تم بحث التبادل الاستثماري بين التجار والصناعيين في كلتا المحافظتين، للنهوض بالصناعة والإنتاج الوطني بشكل عام، منوهاً بأن الصناعيين من محافظة حلب الذين توافدوا إلى اللاذقية مع بداية الحرب أسهموا بشكل كبير بتنشيط الصناعات الصغيرة والحركة الاقتصادية في اللاذقية وسط تعايش وتآخ مع أبناء اللاذقية طوال السنوات الماضية.

وأشار إبراهيم إلى أن غرفتي الصناعة والتجارة في حلب، صروح اقتصادية مهمة ساهمت بشكل كبير في إعادة عجلة الإنتاج في المرحلة الحالية وتأهيل كوادر جامعية شابة على الدخول في سوق العمل، إضافة لتشجيع الصناعيين على العودة إلى «العاصمة الاقتصادية»، مبيناً أن هناك عدداً كبيراً من الصناعيين الذين عادوا إلى حلب وفقاً لما تم ذكره في غرفة الصناعة بحلب، ما يشجع باقي الصناعيين على العودة تباعاً للنهوض بالصناعة بشكل أكبر.

وذكر عضو المكتب التنفيذي أنه تم تبادل العديد من الأفكار والمقترحات لتطوير قانون الإدارة المحلية، بما يسهم في العملية التنموية المجتمعية، للارتقاء بالعمل وخدمة المجتمع قدر المستطاع.

ولفت إلى تفعيل آلية العمل بين اللجان في مجلسَي المحافظتين «اللاذقية – حلب» بما يؤدي إلى التفاعل إيجاباً بالواقع العملي على نشاط المجلسين من خلال الطروحات والمتابعة مع الجهات المعنية وبالتالي تحسين الواقع الخدمي للمواطنين في حلب واللاذقية.

وأكد إبراهيم أن حلب بهمة أبنائها وكل الفعاليات الاقتصادية والتجارية والمجتمعية فيها، تعود لتنهض من جديد بعد سنوات من الحرب والحصار وخارثة الزلزال، لتكون نموذجاً إيجابياً بأهلها وتعاونهم للنهوض بالمحافظة وإعادة إعمارها بأياديهم لتبقى عاصمة الوطن الاقتصادية والصناعية.

يشار إلى أنه خلال استقبال وفد مجلس محافظة اللاذقية، أكد محافظ حلب حسين دياب، أهمية عمل المجالس المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأهمية تبادل الزيارات والخبرات بين الأعضاء والاستفادة من تجارب المحافظات الأخرى للارتقاء بالواقع الخدمي.

بدوره، أشار رئيس مجلس محافظة حلب محمد حجازي إلى مكانة اللاذقية عند أهالي حلب وخاصة خلال سنوات الحرب الإرهابية، إذ فتحت اللاذقية أبوابها وقلبها لأهالي حلب وشاركوهم لقمة العيش، مشيراً إلى التعاون بين المحافظتين خلال الاستجابة الطارئة لكارثة الزلزال.

صالات بيع المنتجات الريفية وقرى تستعد لتكون نموذجية

طرطوس- ربا أحمد

بقيت المشروعات الريفية عبارة عن مشروعات فردية في محافظة طرطوس، سواء لسيدات أو شابات وشبان، فمنهم من اتجه لزراعة النباتات العطرية والصابون، ومنهم للصناعات التراثية ومنتجات الألبان والأجبان، فبقيت حالات التسويق تعتمد على المجهود الفردي أيضاً.

هذه الحالات الناجحة لم تدفع أي جهة لسنين طويلة أن تشكل دفعاً مادياً لها، وبقي النجاح رهناً لأصحاب تلك المشروعات في تجاوز الصعاب.

ولكن في الآونة الأخيرة أطلقت مديرية التنمية الريفية بوزارة الزراعة ضمن محافظة طرطوس دليل «التنمية الريفية المحلية المتكاملة القائمة على المشاركة والمبادرات المحلية»، وتطرقت للآليات التنفيذية لبرامج التنمية الريفية المتكاملة القائمة على المشاركة والمبادرات المحلية، وأهمها برنامج القرى التنموية وصالات بيع منتجات الأسر الريفية وبرنامج وحدات التصنيع متعددة الأغراض، وصولاً إلى تحقيق قرى تنموية نموذجية تعتمد على قدرات المجتمع المحلي ومواردها الطبيعية لتحسين مستوى حياة سكان الريف والخدمات المقدمة فيها من خلال وضع خريطة عمل للتنمية الريفية في كل المحافظات، بالتعاون والتنسيق مع بقية الجهات المعنية، وبمشاركة المجتمع المحلي.

رئيسة دائرة التنمية الريفية بزراعة طرطوس وفاء حسن أشارت لـ«الوطن» إلى أنه تم اعتماد قريتي عين الدهب وسريجس بمحافظة طرطوس لبدء العمل فيهما لتصبحا قريتين نموذجيتين، وذلك وفقاً لأسس ومعايير محددة من وزارة الزراعة لكون نجاح الخطة يعتمد على التعاون والعمل الجاد من المجتمع المحلي.

وعن اختيار قريتي سريجس وعين الدهب لفتت إلى أنه بسبب مواردهما الزراعية ومحاصيلهما المتنوعة الصيفية والشتوية، إضافة إلى وجود مصادر مياه وسكان متعاونين ونشيطين ولدورهم الفاعل المنتج، إضافة إلى الموقع الجغرافي المهم ووجود مواقع سياحية.

بدوره أكد معاون مدير زراعة طرطوس المقداد درويش أهمية تطوير مجال عمل مديرية التنمية الريفية في محافظة طرطوس ودعم المشروعات التنموية الريفية بهدف تحسين الواقع المعيشي والاقتصادي للمرأة الريفية بالدرجة الأولى، إضافة إلى ضرورة إيجاد قرية تنموية كاملة من خلال وضع رؤى متكاملة لما تحتاجه هذه القرية المستهدفة من احتياجات مختلفة، وما تتطلبه من مشروعات، كوجود لمدرسة أو صرف صحي أو مركز صحي.

أطول نفق في سورية..

محافظ دمشق: ٢ كم منها ١,٤ كم حتى كراجات السيدة زينب و٤٥٠ متراً لنفق باب مصلى

مدير الدراسات الفنية لـ«الوطن»: حلول مرورية حتى لا يتم إغلاق كامل المنطقة

فادي بك الشريف

كشفت محافظة دمشق عن الدراسة النهائية المعدة من جامعة دمشق لإنجاز مشروع نفق «المجتهد- باب مصلى» والحلول الفنية والمرورية المقدمة.

ووجه المحافظ محمد طارق كريشاتي أن تكون الدراسة متكاملة ومستوفية كل الاشتراطات الفنية، على أن تكون الكلف الاقتصادية ضمن الحد الأدنى، مشدداً على ضرورة أن تكون الحلول المرورية والإنشائية بأفضل الصور الممكنة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن»، أكد كريشاتي أن المشروع بطول ٢ كم منها ١,٤ كم حتى كراج السيدة وفرع ٤٥٠ متراً نفق باب مصلى، مبيناً العمل على تحديث البنى التحتية للمشروع.

من جانبه بيّن مدير الدراسات الفنية في المحافظة معمر الدكاك في تصريح خاص لـ«الوطن» أن المشروع يبدأ من تقاطع البعث وحتى قبل كراجات السيدة زينب بطول ١٤٠٠ متر ليكون المشروع الأطول والأضخم في سورية، وضمن خطة المحافظة لتنفيذ المشروعات الخدمية والتنموية لمعالجة مشكلة الازدحام المروري في هذه العقدة التي تعد محوراً مهماً وحيوياً.

وأضاف: للمشروع تفريعة أخرى عند ساحة باب مصلى باتجاه كراج السويداء «نادي المجد» بطول ٤٥٠ متراً كفرع آخر للخروج بالاتجاه الشرقي، كما أن هناك مساراً آخر فيما يخص الاتجاه من الشرق إلى الغرب وذلك قبل مشفى الرشيد بنحو ١٠٠ متر.

وبيّن مدير الدراسات الفنية أن الهدف من المشروع تحديث البنى التحتية للمنطقة الجنوبية، وخاصة في ظل وجود ٥ شبكات أساسية بالمشروع «صرف صحي- مياه- كهرباء- اتصالات- إشارة»، علماً أن أعمال التنفيذ تمت لهذه الشبكات منذ ٥٠ عاماً، ما يتطلب إجراء تحديث للبنية التحتية واستفادة المنطقة الجنوبية من الأعمال المقررة.

وأوضح دكاك أن فترة التنفيذ تصل إلى عام ونصف العام، ليصار خلال شهرين للإعلان عن التكلفة المالية الإجمالية للمشروع كاملاً، بعد استدراج العروض من شركات القطاع العام للبدء بأعمال تنفيذ المشروع بشكل متوقع نهاية العام الجاري.

وقال مدير الدراسات الفنية: إن جامعة دمشق بانتظار استلام المرحلة الثانية والأخيرة التي تتضمن المخططات التنفيذية ودفاتر الشروط الفنية والكشوف التقديرية وجدول الكميات.

وحسب دكاك هناك صعوبات راهنة ترتبط بكثافة البنى التحتية المنتشرة بالموقع، إضافة إلى الحركة المرورية الضخمة بالمنطقة، ولاسيما أن مشروع عقدة المجتهد أضخم من نفق المواساة.

وبيّن أنه لن يكون هناك إغلاق كامل للمنطقة وإنما حلول مرورية جزئية، على أن تبدأ الأعمال ضمن عدد من المحاور تشمل كراج درعا والسويداء، وباتجاه مشفى الرشيد، ومحور باتجاه الفحامة.

وأوضح دكاك أنه تمت دراسة الحلول المرورية على أن يتم التنسيق مع الجهة المنفذة حين إرساء العقد عليها خلال نحو الشهرين، على أن تقدم جدولاً زمنياً تنفيذياً لتتوضح كل الإجراءات التفصيلية بشكل مرحلي جزئي لأعمال انطلاق المشروع، علماً أن هناك دراسة كاملة للمحور الشمالي الجنوبي من خلال دراسة حفر نفق في المجتهد وباب مصلى.

هذا ويأتي ذلك تزامناً مع أعمال مد شبكة الصرف الصحي وصب الريكارات داخل مركز انطلاق الجنوب الجديد جانب دوار البطيخة أول شارع الـ٣٠ ضمن تنفيذ البنى التحتية في المركز التي تشمل تمديد خطوط المياه وتركيب أعمدة الكهرباء أيضاً وإشادة الأرصفة، علماً أن المركز سيحل بدلاً من مركز انطلاق درعا والسويداء وريف دمشق الجنوبي المقام حالياً في منطقة باب مصلى.

> تحديث البنى التحتية للمنطقة الجنوبية و٥ شبكات عمرها ٥٠ عاماً

٣٨١ طناً إنتاج المحافظة والمشكلة في التسويق

زراعة التوت الشامي تزدهر في القنيطرة

القنيطرة- خالد خالد

اشتكى العديد من فلاحي القنيطرة من افتقار المحافظة لأسواق من أجل تصريف إنتاج التوت الشامي وغيرها من المحاصيل كالتفاح والعنب والتين، ورغم وجود سوق للمرأة الريفية في زراعة القنيطرة إلا أنه لا يلبي الغرض، مطالبين بدعم منتجات القنيطرة ومنها المربيات والعصائر وخاصة بعد زيادة أسعار السكر وإيجاد مشروعات صغيرة يعود ريعها المادي على العائلة.

وأكد عدد من الفلاحين أن الجهات المعنية تتجاهل الفلاح وتتركه عرضة لاستغلال التجار، وعدم التعاون والتنسيق لتصريف الإنتاج وغياب الجمعيات التسويقية والمعامل لصنع المربيات والعصائر ومن ثم طرحها بأسواق القطر أو تصديرها؟!

وأجمع الفلاحون على أن الموسم الحالي لم يكن جيداً من حيث الإنتاج بسبب الأحوال الجوية وهناك صعوبة في تسويق وتصريف المنتج وعدم وجود الأسواق لتصريف محاصيلهم من ثمار التوت الشامي، ليبقى الكثير من مزارعي القنيطرة تحت رحمة التجار وانتهاز الفرصة وشراء الإنتاج بمبالغ زهيدة وبيعها للمعامل والمصانع في أسواق دمشق وريفها وبأسعار جيدة.

وأكد مدير زراعة القنيطرة رفعت موسى وجود إقبال متزايد على زراعة شجرة التوت الشامي خلال السنوات العشر الأخيرة، لكون المناخ مناسباً لهذه الزراعة غير المكلفة والتي تعطي مردوداً عالياً للمزارع حتى وصل إنتاج المحافظة من التوت الشامي لهذا العام نحو ٣٨١ طناً تقريباً بعد أن كان عام ٢٠١٣ نحو ١٣٠ طناً.

وأوضح موسى أن تطور زراعة التوت الشامي في القنيطرة يعود بالدرجة الأولى للمناخ المناسب وإمكانية زراعة أشجار التوت بعلاً، إضافة لقلة التكاليف والأمراض التي تصيب التوت وعدم الحاجة إلى الكثير من التعب والوقت للحصول على الإنتاج، مشيراً إلى أن محافظة القنيطرة تنفرد على مستوى القطر بإنتاج التوت الشامي، وتتركز زراعة التوت الشامي بشكل أساسي في قرى القطاع الشمالي من المحافظة بسبب ملائمة المنطقة لهذه الزراعة من حيث الأجواء الباردة لشجرة التوت وللرطوبة العالية في التربة وكثرة المياه والتربة المناسبة لزراعته، ويزرع مروياً وبعلاً.

وأضاف: الأشهر بزراعتها قرى حضر وجباتا الخشب وطرنجة وبريقة وجميعها تزرع بعلاً والمساحة المزروعة في قرية حضر نحو ٤٧٥ دونماً وفي قرية جباتا الخشب وطرنجة مساحة ٥٤ دونماً وفي قرية بريقة بمساحة ٩ دونمات، إضافة إلى الزراعات المنزلية في بعض القرى.

ولفت إلى أن زراعة التوت الشامي ذات جدوى اقتصادية عالية في المحافظة وهي عنصر مهم في تحسين زيادة دخل الأسرة المادي والاقتصادي وذات قيمة غذائية وصحية، مبيناً أن قطاف التوت الشامي يبدأ مطلع شهر حزيران ويستمر لنهاية شهر تموز، ويتم استهلاك التوت إما طازجاً أو بشكل عصائر ويستخدم في صناعة المربيات ويمكن تخزينه في برادات خاصة بطريقة الصقع لاستهلاكه شتاء.

وأوضح موسى أن المساحة المزروعة في المحافظة بعلاً تبلغ نحو ٩٧٢ دونماً وعدد الأشجار المثمرة ٨٩٨٠ شجرة، أما المساحة المزروعة سقاية فتبلغ ٣٨٥ دونماً وعدد الأشجار المثمرة ٣٨٠٠ شجرة، منوهاً أن إنتاج المحافظة من ثمار التوت الشامي نحو ٣٨١ طناً، منها ٢٦٩ طناً توت بعل و١١٢ طن سقي، مضيفاً: إن مردود شجرة التوت البعل ٣٠ كغ، ومردود شجرة التوت المروي ٤٠ كغ.

يذكر أن القنيطرة تتصدر قائمة المحافظات في إنتاجها للتوت بنسبة ٢٥ بالمئة، ولكن المعاناة تتلخص في ضعف التسويق.